الأمم المتحدة S/PV.8164



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٦٤

الثلاثاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية........................	السيدة هيلي

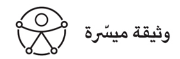
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1801887 (A)







افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أعتذر لأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على إفسادي استراحة غداءهم اليوم.

لقد طلبنا عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن لأن المسألة التي نعتزم إثارتها أهم بكثير من أن تُناقش في مشاورات مغلقة. وليس لدينا ما نخفيه. فعندما ناقشنا أمر سورية في جلسة مشاورات بالأمس، طرق العديدون مسألة أهمية إنشاء هيكل جديد للتحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لاستكمال عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي فقدت مصداقيتها تماما. ونحن لم ننس هذه المسألة على الإطلاق، وقد دأبنا على التذكير باستمرار في الجلسات باستعدادنا لمواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة، كما ذكر ذلك الوزير لافروف للأمين العام في الأسبوع الماضي. غير أننا لم نتمكن بالأمس من الارتقاء إلى مستوى المسؤولية. واليوم، يشرفني أن أقدم ما يلي، بناء على تعليمات من عاصمة بلدي :

دأبت روسيا على التشديد على أهمية اتباع أكثر النُهج جدية تجاه مشكلة تصنيع واستخدام الأسلحة الكيميائية. ويزعجنا تفشي مظاهر الإرهاب المتعلق بالأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط، لم يقتصر على الأراضي السورية. ومن المؤسف أن آلية التحقيق المشتركة، التي لم يعد لها وجود، تسببت في انهيار التحقيق، الذي مثل من منظور علمي وتقني فشلا تاما وأصبح أداة للتلاعب السياسي. وقد أمكن لأعضاء المجتمع الدولي ومجلس الأمن الاطلاع بصورة كاملة على التحليل الدقيق الذي أجراه الخبراء الروس لاستنتاجات الآلية المشتركة.

وفي محاولة لتأويل بعض عناصر النهج الروسي، حاول وفد الولايات المتحدة تعميم الوثيقة ذات الصلة أثناء المشاورات التي جرت في ٩ كانون الثاني/يناير. غير أن الوثيقة لم تتضمن في أي نقطة منها ولو حتى محاولة واحدة لتناول هذه المسألة من منظور مهني.

وكانت تلك الوثيقة تتعلق بزعم مفاده رفض موقفنا الذي لا يصمد أمام أي انتقاد. وأرجو من أعضاء المجلس الاطلاع على الرد الذي عممناه أمس كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

بالمناسبة، قام كبار موظفي في وزارة خارجية الولايات المتحدة هذا اليوم، بكيل المزيد من الاتهامات العارية عن الصحة ضد روسيا، حيث زعموا فيها أن روسيا تعرقل التحقيقات الدولية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد قمنا بالرد على ذلك فعلا. إن من يريدون معرفة ذلك بوسعهم الاطلاع على ملاحظات نائب وزير الخارجية الروسي ريابكوف بشأن تلك المسألة.

لم يطلب أي شخص آخر أكثرمنا إجراء المزيد من التحقيق، أي إجراء تحقيق مهني، وليس تحقيق وهمي، في حوادث تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ونواصل السعي إلى كفالة أن يقوم الخبراء المختصون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارة إلى سورية لكي يشاهدوا بأم أعينهم مخزونات الأسلحة الكيميائية التي خلفها المقاتلون في المناطق المحررة التي اكتشفتها الحكومة السورية. وخلال مشاورات الأمس، بعد ورود أنباء عن وقوع عدة حوادث مؤخرا تنطوي على استخدام مواد سامة في سورية، الأمر الذي لم يتم التحقق منه، سارع ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من دون استحياء ومن دون تقديم أي أدلة، ناهيك عن إجراء تحقيق،

بكيل التهم التي تمثلت بإشارة إلى ”النظام“ السوري. ولم تكن هناك أي محاولة لجر روسيا إلى الخلط، أي محاولة قام بها اليوم في باريس وزير الخارجية تيلرسون في اجتماع ما يسمى بالشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية، واستند في بيانه بشأن إلى الحادثة التي يزعم أنها وقعت بالأمس في الغوطة الشرقية. فقد ركز حصريا على روسيا. ألا يبدو للمرء بأن أمر مستغرب، إذ أن الحادث المزعوم، لايزال يتعين تأكيده، وأنه لم يتم بعد تحديد هوية الجناة بعد؟ والغريب في الأمر أن الاتهام يتزامن مع مؤتمر الحوار الوطني المقبل الذي سيعقد في سوتشي. تلك صدفة غريبة.

لا تزال بعض الدول تصر، بأي ثمن، في محاولاتها على تمرير قرار في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضد دمشق، مما يقوض مصداقية ذلك الوفد الموقر. وآخرون يسعون إلى إنشاء تحالف ضيق للمتحمسين ضد الإفلات من العقاب من خلال استخدام صيغ غير مشروعة. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قامت روسيا مع الأطراف المتقاربة في التفكير، بصوغ مشروع قرار كان من شأنه أن يكفل توافق مبادرات آلية التحقيق المشتركة مع المعايير العالية للمنظمة، وضمان إجراء تحقيق محايد ومهني حقا. وفي ذلك الوقت، قام عدد من الوفود بعرقلة المبادرة.

ونريد أن نتسامى على الاختلافات وأن نقترح إنشاء هيئة تحقيق دولية جديدة، على أساس بيانات لا تشوبها شائبة ولا يمكن دحضها ويتم الحصول عليها بطريقة شفافة وذات مصداقية، ويمكن أن تبين الوقائع لكي يحدد مجلس الأمن المسؤولين عن استخدام المواد السامة كأسلحة.

ينبغي أن تكون تلك التحقيقات مهنية وغير مسيسة، بناء على مشروع القرار المعني. وطلب إلى الأمانة العامة توزيعه.

ونتوقع في المستقبل القريب أن يعمل أعضاء مجلس الأمن مع عواصمهم بشأن مبادرتنا. ونحن مستعدون لإجراء مشاورات موضوعية.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): دعتنا روسيا إلى الاجتماع من دون أي إشعار مسبق، ثم طرحت الاقتراح. إنهم يأملون من ذلك صرف الانتباه عن المبادرة الفرنسية الجديدة بشأن مساءلة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. واليوم، مرة أخرى، تعمل روسيا كل ما بوسعها عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية. ولكن لم يتبق في جعبة روسيا أي حقائق. روسيا لديها الجراءة لكي تحاضر في مجلس الأمن عن كيفية وقف استخدام الأسلحة الكيميائية. وأعرف أنني قلت هذا من قبل، ولكنه يستحق التكرار. في العام الماضي، مارست روسيا حق النقض ثلاث مرات لقتل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سورية. وهكذا فإن روسيا نفسها قتلت الآلية التي كانت مكلفة حصرا بتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. كان من الجدير بروسيا أن تنظر في المرآة قبل أن تأخذنا إلى قاعة مجلس الأمن للحديث عن الأسلحة الكيميائية.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، تلقينا تقريرا آخر مفاده أن نظام الأسد استخدم غاز الكلور ضد شعبه. فقد اقتضت الضرورة معالجة عشرات المدنيين من الاختناق. فقد كان الأطفال السوريون حرفيا يشهقون أثناء التنفس لأنهم كانوا محاطين بغاز الكلور. وبطبيعة الحال، ليس من قبيل الصدفة أنه تم الإبلاغ هذا الأسبوع عن حدوث هجوم بغاز الكلور في ذات المكان الذي يحاول نظام الأسد الاستيلاء عليه عسكريا. نحن نعرف أن نظام الأسد يلجأ إلى هذه الأساليب الوحشية عندما يريد استعادة أراضٍ دون إيلاء أي اعتبار للمدنيين الأبرياء، ونعلم أيضا أنه، منذ سنوات، ظلت روسيا في الاتجاه الآخر بينما يستخدم أصدقاء سورية أسلحة شنيعة في تلك الحرب. روسيا متواطئة مع الفظائع التي يرتكبها نظام الأسد. هل يقول ممثل الاتحاد الروسي شيئا طوال اليوم عن المعاناة التي تسببها

التكتيكات الوحشية للأسد؟ هل سيخضعون للمساءلة؟ بالطبع، كلا. لن يفعلوا ذلك بتاتا.

لذلك، من المناسب أن روسيا جمعتنا هنا في نفس اليوم الذي طُرحت فيه مبادرة جديدة في باريس بشأن الأسلحة الكيميائية. واليوم، أطلقت فرنسا الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب جراء استعمال الأسلحة الكيميائية. ونؤيد بقوة ذلك الجهد، ونشيد بفرنسا على قيادتها. لقد اجتمع هناك أكثر من ٢٥ من البلدان المتماثلة في التفكير لتبادل المعلومات بشأن استخدم الأسلحة الكيميائية، والحفاظ على تلك المعلومات والتأكد من مساءلة الجناة. فليكن واضحا أن الولايات المتحدة، بالتعاون مع المجلس، ستلاحق الجهات التي استخدمت الأسلحة الكيميائية لضمان مساءلتها عن الفظائع التي ارتكبتها. وتقول روسيا أن لديها شواغل إزاء المبادرة الفرنسية بشأن تبادل الأدلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. من غير المدهش أن نسمع هذا. فروسيا تعارض آلية التحقيق المشتركة لأنها تجمع الحقائق عن الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في سورية. والآن تشكك روسيا بالجهود الفرنسية لجمع الحقائق عن الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية. ما الذي يمكننا استنتاجه من ذلك؟

ببساطة، عندما لا تروق لروسيا الوقائع، تحاول صرف الأنظار عن المحادثة. ذلك لأن الوقائع ما انفكت تذكرنا مرارا وتكرارا بأن روسيا تريد إخفاء الحقيقة، أي أن نظام الأسد لا يزال يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. واليوم، نجد روسيا مرة أخرى تكيل اتهامات عديدة مختلفة. مرة أخرى، هذا ليس شيئا مفاجئا. كثيرا ما تعرض روسيا ادعاءات مضللة ولا أساس لها من الصحة بهدف الإرباك عند الحديث عن الأسلحة الكيميائية. وفي الواقع، هذا يحدث في كثير من الأحيان، لذلك بعثنا مؤخرا إلى مجلس الأمن تقييما مفصلا عن ادعاءات روسيا المضللة. الرسالة عامة ومتاح الاطلاع عليها لأي شخص. ونشجع الجميع على إلقاء نظرة مباشرة عليها.

هنا المحصلة، كلف مجلس الأمن بولاية آلية التحقيق المشتركة لكي يخبرنا عن الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في سورية. وعندما وجد المحققون أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كان مسؤولا عن ذلك، روسيا كانت على ما يرام إزاء ذلك. غير أنه عندما وجد المحققون أن نظام الأسد قد استخدمها، حاولت روسيا انتحال أي عذر لإيجاد عيوب في التحقيق وألقت بظلال من الشك على التحقيق. ليس بهذه الكيفية تتم التحقيقات المستقلة. لا يجوز التشكيك في نتائج التحقيق عندما لا يسير في المسار الذي لا يروق لكم. لذلك، لن نقبل أي اقتراح الروسي يقوض قدرتنا على الوصول إلى الحقيقة أو يعمل على تسييس تحقيق يجب أن يكون مستقلا ونزيها. إذا أرادوا العمل بحسن نية لتحقيق هذا الهدف، فنحن مستعدون الآن لإعادة إنشاء الآلية المشتركة مع ولايتها الأصلية والمستقلة والمحايدة.

لكن أي أمر أقل من ذلك غير مقبول.

ولنوضح الأمر بشكل جلي: تؤيد الولايات المتحدة محاسبة كل من يستخدم الأسلحة الكيميائية. ونتفق مع روسيا على أنه يجب محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على استخدامه لتلك الأسلحة، كما استنتجت آلية التحقيق المشتركة. ولكن الفرق بين الولايات المتحدة وروسيا هو أننا نعتقد أنه لا يجوز إفلات أي جهة من المحاسبة. ويجب عدم استخدام الأسلحة الكيميائية على الإطلاق. وروسيا يمكن أن تواصل الحديث كما يحلو لها عن الأسلحة الكيميائية. ويمكنها مناقشتها في قاعة مجلس الأمن كلما أرادت. إننا نرحب بالمناقشة. ولن تُخدع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وسنظل ثابتين في السعي إلى محاسبة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. إننا صامدون في القيام بكل ما في وسعنا لصون القوانين التي تمنع استخدامها. وسنظل ملتزمين دوما بالحفاظ على الحقيقة بشأن ما قام به نظام الأسد في سورية، وللأسف، ما سيواصل فعله على الأرجح.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): نجتمع اليوم بعد تلقي أنباء عن هجوم آخر باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية – هذه المرة في دوما – مما نجم عنه حصد أرواح أكثر من ٢٠ ضحية، من بينهم نساء وأطفال. وعلاوة على ذلك، شن الهجوم في منطقة تخفيف التوتر. ونتابع عن كثب جميع المعلومات المتاحة. ونتوقع أن تسلط آلية التحقيق الدولية الموجودة – وخاصة بعثة تقصي الحقائق – الضوء على الهجوم.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية المائة لانتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث استخدمت الأسلحة الكيميائية المنتجة على نطاق صناعي لأول مرة في التاريخ، فإن تكرار الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية إهانة للضمير الإنساني وانتهاك لمعظم القواعد الأساسية للقانون الدولي. والوقائع تثبت أن هذه الآفة لا تزال موجودة. ففي العام الماضي في سورية، في ٤ نيسان/ أبريل، قتل أكثر من ٨٠ شخصا، من بينهم نساء وأطفال، بسبب غاز أعصاب قوي. وقبل أربع سنوات من ذلك، أطلق غاز السارين على ٢٠٠٠ مدني سوري في الغوطة. وقد أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام الأسلحة الكيميائية.

وخلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بوضوح إلى ضلوع النظام السوري وداعش في تلك الهجمات. وأكدت فرنسا نفسها بصورة مستقلة أن النظام السوري مسؤول عن الهجوم الذي شن في ٤ نيسان/أبريل. ومنذ عام ٢٠١٣، كشفت التحقيقات عن أكثر من ١٠٠ من مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، بشكل أساسي في سورية، ولكن في العراق وماليزيا أيضا. وعاد غاز الكلور والسارين وغاز الخردل وعامل VX– وكلها غازات أعصاب فتاكة – إلى صدارة الساحة الدولية عقب قرن على أهوال الحرب العالمية الأولى. كما عادت إلى الظهور الصور البشعة لضحايا أسلحة الإرهاب، التي اعتقدنا أننا تخلصنا منها منذ فترة طويلة. ولا يمكننا أن نسمح لاستخدام هذه الأسلحة البغيضة بأن يصبح شائعا. فهي تتسبب في زعزعة استقرار مناطق بأكملها وتهدد أمن الجميع. وتزيد من خطر الإرهاب الكيميائي، الذي نخشاه جميعا. كما أنها تضعف النظام الذي يمنع استخدام الأسلحة الكيميائية وكذلك نظام عدم الانتشار برمته. وتقوض القانون الدولي وتشكك في نتائج المحافل الدولية التي ما برحت تعقد منذ عقود.

ولهذا السبب يجب أن نتخذ الإجراءات اللازمة. فنحن مدينون بذلك للتاريخ؛ إنها مسؤولية يجب علينا أن نتحملها معا. ومن يدعون منا الالتزام بنظام عدم الانتشار وساعدوا في بنائه عليهم أن يضعوا ذلك في الاعتبار. ولنكن واضحين: من يعرقلون جهودنا الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب يؤيدون الإفلات الفعلي من العقاب لمرتكبي تلك الهجمات الكيميائية. ويحولون دون قيمانا بردع ومحاكمة الذين شاركوا في برامج الأسلحة الكيميائية وتلك الحكومات والكيانات التي تعطي الأوامر بتنفيذ تلك الهجمات. ولذلك لا يمكن أن نغض الطرف ونسمح لهم بالاستمرار – لا سيما وأكرر ذلك، بالنظر إلى أن نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية هو الأكثر تطورا ونجاحا من بين جميع النظم الدولية لعدم الانتشار. والسماح بإضعاف ذلك النظام من دون اتخاذ أي إجراء سيكون بمثابة قبول لتقويض نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل برمته، الذي بنيناه معا خطوة بخطوة على مر العقود، والذي يشكل الآن الدعامة الأساسية للبنيان الأمني الدولي وأحد الإنجازات الرئيسية لتعددية الأطراف.

لذلك اقترحت فرنسا إنشاء شراكة دولية جديدة لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام أي جهة للأسلحة الكيميائية – الجهات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وقد أطلقت هذه الشراكة بالأمس في باريس في مؤتمر عقده وزير الخارجية الفرنسي السيد جون – إيف لودريان، حيث حضر ممثلو ٢٤ دولة ليؤكدوا استعدادهم للعمل معا لمواجهة هذا

التهديد. وأود أن أذكر القليل من الالتزامات الطموحة للشراكة. وتشمل نقل وتبادل المعلومات، حيثما كان ذلك متاحا، بشأن مرتكبي الهجمات؛ والالتزام بفرض جزاءات وطنية أو دولية ضد الكيانات والأفراد المعنيين؛ وتقديم المساعدة من أجل بناء قدرات الدول فيما يتعلق بعمليات الإدراج في القوائم والجزاءات؛ ونشر قائمة موحدة بأسماء الأفراد المتورطين في الهجمات. ويجب أن يعلم المجرمون الضالعون في تطوير واستخدام هذه الأسلحة الهمجية أنهم لن يفلتوا من العقاب. ومرة أخرى يتعلق الأمر بمستقبل كامل نظام الأمن الجماعي. ويجب ألا يتمكن أي أحد من انتهاك أبسط المعايير دون مواجهة العواقب في نهاية المطاف.

وبسبب عرقلة بعض البلدان، لم نتمكن من تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة في نهاية العام الماضي. وقد أكدت المشاورات التي عقدت أمس بشأن سورية أن الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن لا توافق على حالة الجمود الحالية. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالاقتراح الذي تقدمت به روسيا اليوم. وسننظر فيه في ضوء المبادئ التي ذكرتها للتو.

ولا تهدف الشراكة الجديدة التي أطلقت في باريس إلى الاستعاضة عن الصكوك الدولية وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بل تسعى بدلا من ذلك إلى تكملة ودعم ذلك الهيكل من خلال صك تشغيلي جديد في النظام المتعدد الأطراف والمجتمع الدولي. وستساعد التحقيقات ونظام العدالة الدولية في أعمالهما. وهي ليست أداة لمواجهة سورية ولا محفلا حصريا للبلدان. ويمكن لجميع البلدان أن تنضم إلى هذه الشراكة العملية والمفتوحة بالالتزام ببيان مبادئها. ومن خلال الشراكة، ستظهر البلدان التزامها بالقانون والاستقرار الدولي والعدالة والأمن بغية إنهاء إفلات مرتكبي الهجمات الكيميائية والمتواطئين معهم من العقاب. ولذلك يجب علينا العمل من خلال الشراكة لتوطيد نظام يحظر الأسلحة الكيميائية. وقد تم إرساء حجر الأساس للشراكة في باريس، ويجسد إيماننا بتعددية الأطراف الفعالة والملحة. وسعيا إلى اتخاذ إجراءات فورية، بوسعي أن أؤكد أن فرنسا قد فرضت تجميدا للأصول على الشبكات الضالعة في انتشار الأسلحة الكيميائية في سورية.

وفي الختام، أود التذكير بأنه لن تتحقق العدالة أو السلام المستدام في سورية دون إنهاء الإفلات من العقاب. فكيف يمكننا الاستمرار في الدفاع عن النظام ونعيد تأكيد استعداده للتحدث بحسن نية والسعي إلى إيجاد حل سياسي عندما يستخدم نفس نظام الأسلحة الهمجية ضد شعبه؟ لم تكن هناك فجوة أكبر بين الأقوال والأفعال من الفجوة التي نشهدها الآن. وفي الأمم المتحدة، في فيينا وجنيف على حد سواء، قلت إنه يجب أن نعمل معا من أجل التوصل إلى حل سياسي في سورية. وتنفيذ حل سياسي شامل على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يشكل الآن معلما توجيهيا أكثر من أي وقت مضى، يرتهن ببيئة محايدة في سورية يكفلها التزام النظام الواضح بتغيير دستوري وانتخابات ديمقراطية ذات مصداقية. ويمثل ذلك السبيل الوحيد لإنهاء معاناة السوريين بشكل دائم. وما زلنا نعتقد أنه يمكننا، بل ويجب علينا، أن نوحد مجلس الأمن للمضي قدما في ذلك الاتجاه.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما سمعت اليوم أن روسيا قد دعت إلى عقد اجتماع عاجل بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، شعرت بالسرور لعلنا نتمكن من العودة إلى مسألة يجب على مجلس الأمن كفالة إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. ويتسم هذا الواجب اليوم بمزيد من الإلحاحية لأنه وقع يوم أمس هجوم شنيع آخر رفعت بشأنه الأمانة العامة تقريرا إلى مجلس الأمن. ففي ذلك الهجوم على مدينة دوما في الغوطة الشرقية تلقى ٢١ مدنيا على الأقل العلاج من أعراض تتسق مع التعرض لغاز الكلور. وقد وقع ذلك الهجوم في أعقاب هجوم آخر على الغوطة الشرقية في ١٣ كانون الثاني/يناير، تأثر منه ستة أشخاص.

في عام ٢٠١٦، وجدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أن النظام السوري مسؤولاً عن ثلاثة اعتداءات بغاز الكلور ضد المدنيين. وفي العام الماضي، تبين أن النظام استخدم غاز السارين في خان شيخون. والآن، يصعّد النظام هجماته على الغوطة الشرقية في محاوّلة لإجبار المعارضة المحاصرة على الاستسلام.، لا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي كل ذلك، ينبغي ألا ننسى أن النظام قد استخدم غاز السارين في هجومه على الغوطة الشرقية في عام ٢٠١٣ مما حدا بالمجلس إلى اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي أقرّ فيه بالإجماع وبكل وضوح بهدف نزع سلاح برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية.

خلال هذه العملية، ادعت روسيا أنها تضطلع بدور الوسيط بصفتها دولة رائدة. ولكن عندما تجاهل نظام الأسد بصورة متعمدة التزامه بوقف استخدام الأسلحة الكيميائية، وواصل استعمالها غير آبه بحياة البشر، اختارت روسيا إساءة استخدام حق النقض لحمايةً ذلك النظام. وتقول روسيا إنها تؤيد تجديد ولاية آلية التنفيذ المشتركة وتدعي أن البقية منا ألغتها، لأننا لا يمكن أن نوافق على شروط روسيا. ومع ذلك، اقترحت روسيا مشروع القرار الذي يلغي قدرة آلية التنفيذ المشتركة على التحقيق مع نظام الأسد، الذي تأكدت مسؤوليته عن هجمات متعددة. لقد أوضحت روسيا مرات عديدة أنها لن تدعم إنشاء آلية تحقيق جديدة ما دامت هذه الهيئة لديها الصلاحية لمساءلة دولة عضو في الأمم المتحدة، ويبدو لمن تصفح النص الأخير أن هذا الاقتراح مجرد محاولة أخرى لتحويل الانتباه إلى جهات فاعلة من غير الدول.

بل تدعي روسيا أن سورية عضو كامل العضوية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إنها ليست كذلك. فهي لم تقم بإتمام إعلانها. وقد حذرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرارا من التناقضات والثغرات والإسقاطات. إن روسيا لها تأثير كبير على نظام الأسد. لذلك، من أجل الشعب السوري ومن أجل منع استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل، ندعو روسيا إلى إقناع أصدقائها السوريين بالتخلص من أسلحتهم الكيميائية والامتثال التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إنّ روسيا بتفكيكها آلية التنفيذ المشتركة، أوقفت أيضا تحقيقاتها في الهجمات الكيميائية التي شنها تنظيم داعش. لقد وجد المحققون أن أولئك الإرهابيين نفذوا هجومين على الأقل من تلك الهجمات. إننا ندين تنظيم داعش من دون تحفظ لاستخدامه هذه الأسلحة الخسيسة، وهو سبب آخر يحتّم علينا هزيمة أولئك الإرهابيين مرة واحدة وإلى الأبد.

إن المملكة المتحدة فخورة بالانضمام إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية التي يقودها زملاؤنا الفرنسيون اليوم في باريس. إن استخدام الأسلحة الكيميائية عمل همجي وغير مشروع بموجب القانون الدولي ويجب حظره. يجب علينا كفالة أن يكون بمقدورنا إعادة إنشاء آلية لضمان المساءلة. ونعرف جميعا أين تكمن العقبة أمام ذلك. وردا على ذلك، سنقوم بمضاعفة جهودنا لمتابعة المساءلة عن هذه الجرائم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنّ مملكة هولندا تشعر بصدمة شديدة جراء استمرار الهجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد قدمت الأمانة العامة إحاطة إعلامية إلى المجلس يوم أمس بشأن هجوم مزعوم آخر بالأسلحة الكيميائية، وهو الهجوم الثاني في هذا الشهر. لقد أُطلقت قذيفتا أرض - أرض استهدفتا الغوطة الشرقية يشتبه بأنهما تحملان غاز الكلور. وأسفر الهجوم عن إصابة ٢١ شخصا جراء التعرض للكلور، وكان من بينهم ثمانية رجال وست نساء وسبعة أطفال. وعلاوة على ذلك، هناك تقديرات مرعبة بوقوع ١٣٠ هجوما بالأسلحة الكيميائية بين

عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، كان من بينها أكثر من ٦٠ هجوما باستعمال الأسلحة الكيميائية لم يتم التحقق منها بعد، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق ما برحتا تحققان فيها. تدين هولندا بأقوى العبارات استخدام أي دولة أو جهة من غير الدول للأسلحة الكيميائية. وأود أن أتطرق الآن إلى ثلاث نقاط.

أولا، إنّ المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ليست اختيارية ولا قابلة للتفاوض. ثانيا، من غير المقبول بعد مرور أربع سنوات على انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنه لا يمكن التحقق من إعلانها على نحو دقيق وتام. ثالثا، ستستخدم هولندا عضويتها في مجلس الأمن للتركيز على المساءلة. إننا نأسف لتفكيك آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. لقد كنا مقتنعين بمهنية واستقلالية عمل الآلية المشتركة، وما زالت نتائجها قائمة. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته في هذا الصدد. ويتعين بصورة خاصة على البلدان الأعضاء في المجلس التي لديها تأثير على سورية أن تسخر تأثيرها لإقناع النظام السوري بالامتناع عن شن المزيد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية وبالاعتراف باستعماله لهذه الأسلحة في الماضي والانتهاء من إعلانه بشأن الأسلحة الكيميائية.

وما دام المجلس يواجه طريقا مسدودا، فإنّ تركيزنا على المساءلة لن يتوقف هنا. سنلتمس اتخاذ تدابير تكميلية بحيث لن يسود الإفلات من العقاب. لذلك، نشكر فرنسا على أخذ زمام المبادرة بإنشاء الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولقد شاركت هولندا في اجتماع الشراكة الذي عُقد في باريس اليوم. إنّ الهدف من مبادرة باريس هو جمع الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان في العالم. وسوف تتيح للدول اتخاذ إجراءات لدعم المعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. إنها تمثل التزاما سياسيا بزيادة الضغط على المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ومملكة هولندا ملتزمة تماما بهذا الهدف. وعلاوة على ذلك، فهي آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي والمرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقة هؤلاء الأشخاص قضائيا. فهناك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. فالملاحقة القضائية الوطنية في البلدان الأخرى وكذلك الجزاءات، تظل أداة فعالة من أجل المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري. ويجب وعلينا استعمال جميع الأدوات المتاحة لنا لتحقيق المساءلة.

ختاما، لا تزال هولندا مقتنعة بأن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي تعتبر إلى حد كبير أفضل خيار لتحقيق المساءلة عن الجرائم البالغة الخطورة التي وقعت في سورية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمع أعضاء المجلس يوم أمس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان عن وقوع هجوم آخر مزعوم بالأسلحة الكيميائية في سورية. وما زال يجري التبليغ عن ادعاءات تتعلق باستخدام هذه الأسلحة. توجد حوالي ٦٠ حالة من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية تنظر فيها حالياً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لها تقوم بالتحقيق فيها وإعداد تقرير عنها، بما في ذلك قضية وقوع هجوم بغاز السارين على بلدة اللطامنة في آذار/مارس الماضي.

أود أن أكرر مرة أخرى أن السويد تدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية. فذلك يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ويرقى استخدامها في الصراعات المسلحة إلى مستوى جرائم الحرب. ولا يزال تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى

العدالة يشكل أولوية عليا. ويجب ألا يفلت مرتكبو تلك الجرائم من العقاب. ولهذا السبب، شاركنا في اجتماع الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية الذي عُقد اليوم في باريس. إن السويد بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تعلق أهمية كبيرة على جميع الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها من جانب الجهات الحكومية وغير الحكومية على السواء، وفي أي مكان في العالم.

ونثق في أن تكمل المبادرة الفرنسية وتدعم عملنا الجماعي في المحافل المتعددة الأطراف، فضلا عن الآليات المتعددة الأطراف القائمة لتحقيق الوحدة حول تلك الأهداف الهامة. ويشمل ذلك أيضا لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وآلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وملاحقتهم قضائيا، التي تضطلع بدور هام في جمع المعلومات.

ومن المؤسف للغاية أن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ومن الضروري إنشاء آلية جديدة مماثلة ومحايدة ومستقلة ومميزة الآن. ويتعين على المجلس أن يتوحد ويتكلم بصوت واحد. ويجب علينا أن نتطلع إلى الأمام وأن نتغلب على خلافاتنا بغية حماية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وأن نكفل المساءلة. وسيكون ذلك ممكنا إذا شارك الكل بجدية وبصورة بناءة وبنية حسنة حقيقية. ونحن على استعداد للمشاركة في هذه الجهود حتى يتسنى للمجلس أن يتحمل مسؤولياته بالكامل.

السيدة فرونيكا (بولندا): يساورنا بالغ القلق إزاء ما أبلغ عنه من استخدام للأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، وهو ما يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي ويستحق الإدانة بأشد العبارات الممكنة. ويبرهن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، كما هو الحال في الحوادث الأخرى، بما في ذلك في تلمنس، على الحاجة إلى محاسبة الجناة. فلا مجال للإفلات من العقاب في هذا الصدد.

ونحن نؤيد اتخاذ جميع التدابير اللازمة لسد الفراغ الذي خلفته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، من أجل ضمان عدم إفلات أي شخص من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تسبب ضررا ومعاناة غير مقبولين. ويجب أن يدرك المسؤولون عن الهجمات الكيميائية أنهم سيخضعون للمساءلة لأن أفعالهم تشكل إهانة للبشرية جمعاء ولقواعد الحضارة الأساسية.

إننا ندعم العمل الدؤوب الذي تؤديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن مقتنعون بأن من مسؤولية مجلس الأمن إنشاء وصون مؤسسة مناسبة للتحقيق فيما يزعم من حالات استخدام للأسلحة الكيميائية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فرنسا على استضافتها اليوم لاجتماع رفيع المستوى لإطلاق مبادرة جديدة لحماية القيم الأساسية التي تعزز مصداقية نظام عدم الانتشار على الأسلحة الكيميائية المنشأة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد انضمت بولندا إلى تلك الشراكة الجديدة بغرض وحيد هو استخدام جميع الأدوات المتاحة لإنهاء إفلات المسؤولين عن الهجمات الكيميائية من العقاب، وتعزيز واستكمال المعايير والآليات القائمة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن نتطلع إلى العمل على هذه المسألة في المجلس في الشهور المقبلة.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الشديدة الحساسية المتمثلة في الإسهام في منع استخدام الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يستتبع تحديد

ومقاضاة المسؤولين عن فظائع من قبيل التي ارتكبت بالأمس في سورية.

لقد شاركت بيرو في الاجتماع الذي نظمته فرنسا اليوم لإنشاء شراكة لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي اعتمد فيه إعلان للمبادئ. إن الوثيقة تحدد مجموعة من التدابير الرامية إلى ضمان مثول الكيانات والأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية أمام العدالة. وقد أشار سفير بيرو لدى فرنسا، خلال هذا الاجتماع، تحديدا إلى الفقرة ٣ من الاختصاصات، التي كانت قد عممت مسبقا، ونص فيها صراحة على أن الغرض من المبادرة لم يكن بأي حال من الأحوال استبدال تحر دولي وألية تحقيق تؤديان نفس الغرض أو إعادة إنتاجهما . وقد أعرب سفيرنا كذلك عن ارتياحه لتلك الكلمات، حيث أن بيرو، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وعضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تشجع على الإجراءات اللازمة التي تتخذها هاتان الهيئتان المختصتان.

وتدين بيرو بأشد العبارات الممكنة الافتقار إلى المساءلة على الحوادث المتواصلة المتصلة بالأسلحة الكيميائية في سورية، إذ أننا نعتقد أنها تقوض النظم الدولية بشأن هذه المسألة، وتضعف جهود السلام في المنطقة.

السيد شين بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن قلقها الشديد إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وتعرب عن أعمق مشاعر التعاطف مع الشعب السوري على معاناته.

إن موقف الصين بشأن الأسلحة الكيميائية واضح وثابت. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو فرد لأي غرض من الأغراض أو تحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول، وقتما وأينما استخدمت. وتؤيد الصين إجراء تحقيق شامل وموضوعي ونزيه في هذه الحوادث من أجل التوصل إلى نتيجة يمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن ولتسليط الضوء على الحقائق من أجل تقديم الجناة إلى العدالة.

وترحب الصين بمشروع القرار الذي عممه وفد الاتحاد الروسي الذي من شأنه أن ينشئ آلية جديدة للتحقيق بشأن الأسلحة الكيميائية السورية. وتقدر الصين الجهود التي بذلتها روسيا في مجلس الأمن لمواصلة النهوض بالعمل بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وستدرس الصين مشروع القرار بجدية وتشارك بنشاط في المشاورات بشأنه.

فمن الضروري إنشاء آلية تحقيق جديدة لمعرفة الحقيقة وردع المزيد من استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونأمل أن يشارك أعضاء المجلس في المشاورات بطريقة بناءة وأن يسعوا إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء آلية جديدة.

إن الأسلحة الكيميائية السورية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة السورية، وتقتضي اتخاذ نهج شامل ومتوازن ومتكامل. وتؤيد الصين الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كقناة رئيسية للتوصل إلى حل ملائم لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية. ونأمل في أن تتخذ جميع الأطراف المعنية موقفا بناء وتبحث عن حلول ملائمة أثناء المشاورات. ويجب علينا الحفاظ على وحدة المجلس والتنسيق مع الأطراف المعنية، سعيا إلى العمل بنشاط على تعزيز العملية السياسية في سورية.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تكرر بوليفيا إدانتها القوية والقاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية كأسلحة، بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها – حيثما ارتكبت وأينما ارتكبت، وأيا كان مرتكبوها. ونعتقد أنه لا مبرر لاستخدام هذه الأسلحة، بغض النظر عن الظروف وعمن يستخدمها، إذ أنه يشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي وتهديدا للسلم

والأمن الدوليين. إننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية المبلغ عنها في مدينة دوما في الغوطة الشرقية. ويجب التحقيق في ذلك الحادث من أجل تحديد هوية الجناة وتقديمهم إلى العدالة وضمان عدم إفلات أفعالهم من العقاب.

وعليه، فإننا نعيد تأكيد دعمنا للعمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثتها لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. ولكننا نؤكد، كما قلنا في مناسبات أخرى، على الحاجة الملحة إلى آلية للتحقيق بولاية واضحة يمكن أن تنفذ المهام المسندة إليها بالتحقيق بطريقة منهجية وبشفافية وبطريقة تقنية وبإخلاص، بمساعدة وبطريقة غير مسيسة تماما. ويجب أن تكون لدينا آلية يمكن أن تقوم بتحقيق مستقل ونزيه وكامل وحاسم وتقدم المسؤولين عن هذه الجرائم المروعة للمساءلة.

ونحن نعتقد أنه إذا كان ما نريده هو آلية مستقلة وشفافة، فإن أمامنا التحدي المتمثل في عدم استغلال مجلس الأمن بنقل المصالح الجيوسياسية التي في الميدان إلى القاعة.

وهناك تحدّ يواجهنا لإظهار وحدة المجلس أمام المجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب ألا نسمح بأن يتحول المجلس إلى منبر لرجع الصدى للاشتباكات العدائية، ناهيكم عن نقل المصالح المباشرة السائدة في ميدان المعركة إلى هذه القاعة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاقتراح الذي قدمه الاتحاد الروسي اليوم. وسندرس النص، ونأمل أن تُعقد المشاورات في أقرب وقت ممكن وأن تؤدي إلى أن يُشكّل المجلس والمجتمع الدولي آلية تحقيق مستقلة.

ومن الضروري أن نتغلب على انعدام الثقة القائم في المجلس. وعلاوة على ذلك، يجب علينا دائماً أن نأخذ في الاعتبار أن أي مبادرة، مهما كانت غايتها طيبة، ينبغي ألا تحل محل مسؤولياتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد العتيبي (الكويت): يُمثل استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية إحدى الصور المظلمة لهذه الأزمة الممتدة منذ ٧ سنوات، وتشتد هذه الظلمة أكثر فأكثر عندما نرى غياب العدالة وعدم المحاسبة والإفلات من العقاب لكل مجرم ساهم وشارك في مثل هذه الجرائم بحق المدنيين.

فمنذ الهجوم الذي استخدمت فيه الأسلحة الكيميائية على مناطق في الغوطة الشرقية في عام ٢٠١٣ وسقوط ضحايا أغلبهم من المدنيين، أظهر المجلس وحدة وتصميماً على التصدي لضمان عدم تكرار مثل هذه الجريمة ومحاسبة مرتكبيها من خلال اتخاذه للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولكن ما زلنا وبكل أسف نشهد بلاغات بارتكاب هجمات كيميائية في سورية كان آخرها ما نقله للمجلس يوم أمس السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، عن هجوم كيميائي في دوما بالغوطة الشرقية يوم ١٣ كانون الثاني/يناير الجاري.

لذلك، فإننا نعبّر عن خيبة أملنا من عدم تمكّن مجلس الأمن من التوصل إلى موقف موحّد فيما يتصل بتجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة في سورية، التي نرى أنها قد أدّت عملها بكل مهنية وحيادية واستقلالية، لذا فإن الفشل في التجديد لها أدى إلى الغياب التام لأي أداة محاسبة في سورية، وهو ما يعني أن المسؤولين عن تلك الجرائم سيفلتون من العقاب ولا توجد أية ضمانة لمحاسبتهم أو محاسبة من سيرتكب مثل هذه الجرائم في المستقبل.

إن موقف الكويت هو موقف مبدئي وثابت، ويتمثل في الإدانة الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي زمان ومن قبل أي طرف كان، باعتبارها انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، مع التأكيد على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الاستخدامات سواءً كانوا أشخاصاً أو كيانات أو جماعات من غير الدول أو حكومات. وعلينا كأعضاء في مجلس الأمن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما يحتّم علينا

البحث عن بدائل وآليات تحظى بتوافق كافة أعضاء مجلس الأمن بما يكفل استقلالية وحيادية ومهنية أي آلية مستقبلية جديدة لضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب.

ونلاحظ هنا أنه قد تم توزيع مشروع قرار معروض علينا يتعلق بإنشاء آلية جديدة. كما علينا أن نستذكر اللغة الواضحة والحاسمة في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي نصّ على ضرورة محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي هذا الصدد، ترحب دولة الكويت بمبادرة جمهورية فرنسا بعقدها مساء اليوم الثلاثاء اجتماع باريس للشراكة الدولية من أجل مكافحة إفلات مستخدمي الأسلحة الكيميائية من العقاب، حيث شاركت دولة الكويت في هذا الحدث بجانب مجموعة من الدول للتأكيد على أهمية إرساء قيم العدالة والمحاسبة وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب. كما نشير في هذا السياق إلى دعمنا للآليات الدولية المنشأة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان للتحقيق وجمع وحفظ الأدلة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سورية.

في الختام، نؤكد على الأهمية البالغة لوحدة مجلس الأمن في التعامل مع كل ما يمسّ السلم والأمن الدوليين، وخير دليل على ذلك ما شهدناه في كافة الملفات المتعلقة بالأزمة السورية عبر التوصل إلى قرارات تمتعت بصفة الإجماع، كالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن الملف الكيميائي والقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن الملف الإنساني، إضافة إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بشأن المسار السياسي للأزمة السورية.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بغية مناقشة مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية بصفة عامة مرة أخرى، وفي سورية بصفة خاصة، حيث يبدو أن هذه الأسلحة البشعة تُستخدم هناك.

إن بلدي، الذي يعارض استخدام الأسلحة الكيميائية، قد صدّق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لكي نُري العالم تصميمنا على العمل مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين من أجل القضاء الكامل على هذه الأسلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وقّعنا في هذا اليوم، ٢٣ كانون الثاني/يناير، في باريس على إعلان المبادئ الصادر عن الاجتماع الذي عُقد بمبادرة من فرنسا بشأن موضوع مكافحة الإفلات من العقاب من خلال الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد كوت ديفوار تأييداً كاملاً تلك المبادرة، وتدين بشدّة أي استخدام للأسلحة الكيميائية بغض النظر عن الأسباب أو الجناة. وتودّ كوت ديفوار، في دعم قوي لقيم الإنصاف والعدالة، أن تلفت انتباه مجلس الأمن إلى ضرورة إنشاء آلية توافقية جديدة تهدف إلى مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي هذا الصدد، نرحّب بالمبادرة الروسية لاقتراح إنشاء آلية جديدة عن طريق اعتماد قرار. ونفترض أن هذه الآلية، على غرار سابقتها، ستُكلَّفُ بتحديد الجناة في استخدام الأسلحة الكيميائية بوجه عام. وفي حالة سورية على وجه الخصوص، يجب أن يُحدد مرتكبو هذه الأفعال وأن يتعرضوا للمساءلة عن أفعالهم. إن تقاعس المجلس بشأن هذه المسألة الهامة سيكون إشارة سيئة وسيبعث برسالة تشجيع لأولئك الذين يطلقون العنان لأنفسهم في استخدام الأسلحة الكيميائية مع إفلاتهم من العقاب.

في الختام، يدعو وفد بلدي المجلس إلى العمل التوافقي والمنسَّق من أجل إنشاء آلية جديدة لأن إجراءاتنا يجب أن تدفعنا للعمل ليس لمجرد حماية ومساعدة الضحايا، الذين يعايشون أحداث الشهادة في الحرب التي لا نهاية لها في سورية، بل أيضاً إلى العمل لدعم السلم والأمن الدوليين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو المسألة التي ننظر فيها، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية. فنحن نرفض رفضا باتا وندين استخدامها من جانب أي بلد أو دولة أو جهة من غير الدول. كما ندين بأشد العبارات الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة بالأسلحة الكيميائية في سورية. وفيما يتعلق بمسألة تحديد الطرف المسؤول عن استخدام هذه الأسلحة، فلا يوجد أي توافق في الآراء فيما بين أعضاء مجلس الأمن على ذلك. إننا ندرك أن مجلس الأمن يجب أن يتناول مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية بروح من التفاهم والإجماع، بغية مكافحة الإفلات من العقاب، وبذلك يوجه رسالة لا لبس فيها إلى أي جهة تستخدم هذه الأسلحة أو تفكر في القيام بذلك مفادها أنها ستحاسب عن أفعالها. ونكرر أننا ندين إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وإذا أردنا أن نتخذ خطوات ضد الذين يستخدمون هذه الأسلحة، يجب أن نحدد بوضوح الأطراف المسؤولة عن استخدامها على نحو لا يترك مجالا للشك. ولذلك، وبالنظر إلى عدم وجود توافق في الآراء فيما بين أعضاء المجلس والحاجة إلى تحديد المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة، نرى أن الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الروسي للتو يستحق الدراسة كفرصة جديدة لإجراء تحقيقات شفافة يقبل بها جميع أعضاء المجلس، مما يعزز الإجماع والتوافق في الآراء داخل المجلس ويمكنه من اتخاذ الخطوات اللازمة ضد مرتكبي هذا العمل المشين المتمثل في استخدام الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ومن المؤسف أن هذا النوع من الأسلحة اللاإنسانية وغير القانونية يستخدم لغرض محدد هو ترهيب المواطنين العاديين، بما أنه يستهدف أساسا المدنيين العزل. والحقيقة الأخرى المؤسفة هي عدم وجود موقف موحدلالأطراف بشأن الملف الكيميائي وازدياد المواجهة فيما بينها، مما يعقد قدرتنا على التصدي لهذا الخطر على نحو ملائم. ولذلك من الملح أن نبدأ التفكير في وضع أداة تحقيق جديدة يمكنها أن تعمل بفعالية على مكافحة جميع الجرائم الكيميائية. وأي تأخير أو تقاعس من جانب المجلس قد يؤدي إلى زيادة ارتكاب مثل هذه الأعمال في ظل غياب خطط وآليات واضحة لإنهاء الإفلات من العقاب.

ونرحب باقتراح الاتحاد الروسي المتعلق بإنشاء آلية جديدة، الذي يمنحنا فرصة جديدة للنظر في هذه المسألة. وإذ سيتعين علينا أن نبدأ من جديد في إنشاء آلية للتحقيق، يجب علينا السعي إلى ذلك بشكل سليم من البداية وعلى أساس توافق الآراء. ويجب أن تكون الآلية محايدة وغير مسيسة ومهنية وممثلة بولاية واضحة، من شأنها أن تستبعد أي شكوك وتكفل مصداقية أعمالها. ولا يعني ذلك أننا نعتقد أن الآلية السابقة كانت غير صالحة للغرض منها، ولكن من الواضح أن المحاسبة تستلزم اتحاد مجلس الأمن في اتخاذ القرار. وكازاخستان مستعدة للمساهمة والمساعدة في إيجاد أفضل طريقة ممكنة للمضي قدما معا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): آخذ الكلمة لزيادة توضيح موقفنا. من المؤسف أن صديقتي السيدة هيلي قد غادرت القاعة. وقد ذكرت بأننا عقدنا جلسة اليوم في غضون مهلة قصيرة، وهو ما أعتذر عنه. ولكننا، كما أذكر، عقدنا جلسات في الكثير من الأحيان بناء على دعوة السيدة هيلي، ونحن مستعدون للقيام بذلك. والمرجو أن تبلغوها أنني أفعل ذلك لأنني دائما أسعد برؤيتها هنا.

ومرة أخرى، كل ما سمعناه من الولايات المتحدة في بيانها اليوم يتعلق بروسيا. ورفضها لمشروع القرار الذي اقترحناه من البداية غني عن البيان. إنها مرة أخرى تكشف عن حقيقة نعلمها جيدا للأسف. إن الولايات المتحدة لا تريد أي آلية مهنية مستقلة. وهي لا تكشف عن الحقيقة فحسب، بل تخادع نفسها أمام المجتمع الدولي. وأود أن أقول صراحة ما ذكرته في السابق في صيغة سؤال استنكاري. لم يكن من قبيل المصادفة بتاتا أن الإدعاءات – التي ستظل إدعاءات حتى يتم تأكيدها – بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية ظهرت عشية حدثين سياسيين هامين بشأن سورية، أي الاجتماع في فيينا ومؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. وعلاوة على ذلك، أقولها مرة أخرى، لماذا تحتاج الولايات المتحدة آلية تحقيق، حينما أكدت أمس واليوم، قبل أي نوع من التحقيق، من دون أدنى شك بأن الحكومة السورية هي التي قامت بذلك؟ لقد قامت بدور الخصم والحكم على السواء.

هل تدرك الولايات المتحدة على الأقل أنها تخادع نفسها بهذا التصرف؟ وإذا كانت تريد حقا إنشاء آلية تحقيق مستقلة ومهنية، ينبغي على الأقل أن تقرأ مشروع القرار قبل رفضه. ألم نناقش آلية جديدة مع أعضاء المجلس في ختام أعمال متعددة في المشهد السياسي المحيط بإغلاق آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة؟ لكننا لم نحدد توقيت تقديم مشروع القرار الذي اقترحناه على نحو يتزامن مع أية أحداث أو شراكات.

بيد أنني أود أن أؤكد من جديد على أمر ذكرته في جلسة المجلس برئاسة الرئيس نزارباييف التي عقدت في ١٨ كانون الثاني/يناير، وهو أن ما من لجان أو شراكات أو ما يسمى بالآليات المستقلة في هذا المجال يمكن أن تكون مشروعة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمن. ويجب أن يكون ذلك هو مبدأنا. وأود أن أكرر ما قاله الممثل الدائم للسويد في بيانه – ولم يكن الوحيد الذي قال ذلك – وهو أنه يجب علينا التغلب على خلافاتنا والانخراط في حوار والسعي إلى استعادة وحدة المجلس المفقودة. وهذا هو الهدف من اقتراحنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.